Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (4), Issue (2) August (2024)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://www.iasj.net/iasj/journal/419/issues
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

النزوح القسري- أسبابه وآثاره

حيدر حميد عزيز
أ.د محمد منذر
الجامعة الإسلامية في لبنان

المقدمة

تعُد ظاهرة النزوح من الظواهر التي عانت منها البشرية على مر العصور، وثمّةُ أسباب كثيرة قد تؤدي إلى هذه الظاهرة، أهمها النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية (الداخلية) والكوارث الطبيعية، كالزلازل والأعاصير والفيضانات والبراكين التي تجتاح المدن وتسبب دمارًا ونزوحًا كبيرًا لسكانها. وفي النزاعات المسلحة غالبًا ما يكون السكان المدنيون بمقدّمة الأهداف المباشرة للعمليات العسكرية بين الأطراف المتنازعة التي تكون بين دول أو جماعات مسلحة تتقاتل بينها فيكونوا عرضة للاعتداءات والقتل واحتجاز الرهائن ونهب للممتلكات الخاصة والعامة وحرمانهم من مقومات الحياة البسيطة المتمثلة بتوفر الماء والغذاء والرعاية الصحية والخدمات الضرورية الأخرى، فضلًا عن إحساسهم بالذعر والخوف، بسبب تلك الممارسات التي تجبرهم على النزوح والترحيل القسري من مناطقهم التي يسكنونها إلى أماكن أخرى تكون ملاذًا آمنًا لهم، تحميهم من الاضطهاد أو الموت، ممّا أدى إلى تزايد أعداد النازحين قسرًا في دولهم، وإزاء تلك الظاهرة ينبغي على المجتمع الدولي أن تتظافر جهوده لأجل الحد منها والعمل على حماية المدنيين النازحين الأطفال والنساء وكبار السن بخاصة، وتوفير الوسائل اللازمة كافة من الحماية والمساعدة لهم، بدءًا من مرحلة نزوحهم من مناطقهم إلى استقرارهم في المناطق التي نزحوا إليها والعمل على تهيئة الظروف كافة لدمجهم بضمن المجتمعات التي تستضيفهم وتوفير أماكن لسكنهم من مخيمات أو مجمعات سكنية تتوفر فيها المستلزمات الضرورية التي يحتاج إليها الإنسان لممارسة حياته اليومية بصورة طبيعية، وتحقق له حياة كريمة مستقرة إلى حين زوال الظروف التي دفعتهم للنزوح، فضلًا عن سعي المجتمع الدولي والمنظمات الدولية إلى إصدار قوانين دولية تُعنَى بصورة خاصة بالنازحين ووضع آلية خاصة لحمايتهم ومساعدتهم، وظاهرة النزوح الداخلي انتشرت بصورة كبيرة وواسعة في أغلب بلدان العالم، وأدى ذلك إلى زيادة القلق على الواقع الذي يعيشه السكان النازحين، ولهذا القلق ما يسوّغه؛ لأنَّ النازحين يعانون من ظروف صعبة للغاية؛ إذ تتمثّل تلك المعاناة بعدم توفر الحاجات الأساسية لهم من المواد الغذائية والطبية التي تؤثر بصورة مباشرة في أوضاعهم النفسية والصحية. ولبيان مفهوم النزوح القسري وأسبابه سنقسم هذا البحث إلى مطلبين: المطلب الأول (التعريف بالنازحين) والمطلب الثاني (أسباب النزوح وآثاره).

المطلب الأوّل التعريف بالنازحين

تُعرف حالة انتقال الأشخاص في السابق من مكان إلى آخر بالهجرة، فكان الأشخاص ينتقلون بين المدن بحثًا عن العمل أو هربًا من البطش والاضطهاد الذي كان يصيبهم جرّاء احتلال مدنهم من أقوام أخرى أو جرّاء ظلم حكامهم. وقد تكون تلك الهجرة نتيجة ما يجتاح تلك المدن من السيول أو الفيضانات أو ما يصيبها من الجفاف، فكان على أثرها يهاجر الأشخاص إلى أماكن أخرى، إلّا أنّ هذه الظاهرة في الوقت الحاضر أخذت تسميات أخرى، على وفق حالة الأشخاص والمناطق التي يسكنوها؛ فإنّ كان انتقال الشخص من بلد إلى آخر بمحض إرادته يُسمَّى بالمهاجر وإن كان انتقاله من بلد إلى آخر بصورة قسرية يُسمَّى لاجئًا، وأن كان انتقال الشخص بضمن حدود بلده يُسمَّى نازحًا، وهذا ما سنبحثه في هذا المطلب من خلال فرعين: الفرع الأول(التعريف اللغوي والاصطلاحي للنازحين) والفرع الثاني(تمييز النازحين عن غيرهم).

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للنازحين:

التعريف اللغوي للنازح قد يختلف عن مفهومه الاصطلاحي، فما هو مفهومه اللغوي:

أولًا: تعريف النازحين لغةً:

للفظ (نزح) في المعجمات العربية معانٍ عدة منها: ما ورد في (مقاييس اللغة) أنَّ النون والزاء والحاء تدل على بعد مثلما في (نزحًا ونزوحًا) وذكر

في صحاح اللغة " نزحت الدار نزوحًا أي بعدت، ووصل نازح أي بعيد " ومن ينزح به لا بُدّ يومًا يجئ به نعى أو بشير. [١] وكذلك ينزح نزحًا ونزوحًا: بعد شيء ونزح نازح، ونزح نزوح أذا بعدت وقوم منازيح، ونزوح القوم نزحت مياه آبارهم، ونزح الماء، وقد نزح بفلان إذا أبعده عن دياره ونزح به وأنزحه [٢].

ثانيًا: تعريف النازحين اصطلاحًا:

لم يردْ في المواثيق الدولية والإقليمية تعريف واضح وشامل للنازح، وإنّما ورد تعريفه بضمن المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة الخاصة بالنزوح الداخلي للسكان؛ إذ يُعرّف النازحون داخليًا بأنَّهم "الأشخاص الذين أُكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيّما نتيجة أو سعيًا لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة"[٣]. ويرى بعض المفكرين بضرورة التوسع في تعريف النازح داخليًا ليشمل أولئك الذين تضطرهم الظروف الاقتصادية إلى مغادرة أراضيهم إلى أراض أخرى داخل الدولة [٤]. وهناك من يعّرف النازحين بأنّهم "الأشخاص الذين يهربون بسبب النزاعات المسلحة وتكون إقامتهم داخل حدود بلدانهم"[٥].

الفرع الثاني: تمييز النازحين عن غيرهم:

سنبحث في هذا الفرع تمييز النازحين عن غيرهم من تاركي منازلهم ومنهم اللاجئين وكذلك المهاجرين وعلى النحو الاتي:

أولًا: تمييز النازحين عن اللاجئين: حدد القانون الدولي مفهوم اللاجئ بأنّه "ذلك الشخص أو الأشخاص الذين اضطروا إلى مغادرة مكان إقامتهم إلى خارج حدود دولتهم لأسباب سياسية أو دينية أو حكومية أو لأي أسباب أخرى"، وأنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام (١٩٤٨) يُعدّ أول وثيقة دولية تؤكد على حق اللجوء. وأنّ لكل فرد الحق في اللجوء هربًا أو خوفًا من الاضطهاد [٦]. وقد تصاعدت أزمة اللاجئين الفارين من مناطق الصراعات المسلحة في العالم عمومًا والمنطقة العربية خصوصًا في السنوات الأخيرة [٧]. فاللاجئون بهذا المعنى هم "الأشخاص الذين أجبروا على ترك بيوتهم خوفًا من الاضطهاد، أفرادًا كانوا أم جماعات لأسباب سياسية أو دينية أو عسكرية أو لأسباب أخرى" في حين أنّ صفة النازحين تتعلق بالأشخاص الذين يهربون بسبب نزاع مسلح ولكنّهم يبقون داخل بلدانهم ولا يعبرون الحدود الدولية [٨]. وقد عرفت اتفاقية عام (١٩٥١) في المادة (٣٣) اللاجئين بأنّهم "أولئك الذين لديهم خوف ما يبرره من التعرض للاضطهاد على أساس العرق أو الديانة أو الجنسية أو الانتماء إلى جماعة اجتماعية أو رأي سياسي معين، وأولئك الأشخاص الذين مازال وضعهم قيد الدراسة"[٩]. وقد أوضحت المادة (١) من الاتفاقية الأولى لوضع اللاجئين لعام (١٩٥١) بأنّ "اللاجئ هو كل شخص وجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من كانون الثاني لعام (١٩٥١) بسبب الخوف من التعرض إلى الاضطهاد، أو نتيجة لأسباب عرقية أو دينية أو آراء سياسية ممّا تدفعه إلى الخروج خارج بلده إلى دولة أخرى"[١٠]. ومن التعريفات السابقة للاجئين نجد أنَّ هناك نقطة التقاء بين النازحين واللاجئين في أنَّ كليهما يترك محل سكنه وينتقل إلى مكان آخر بسبب النزاعات المسلحة أو الاضطهاد، إلّا أنَّهما يختلفان في الجانب المكاني، فالنازح ينتقل في إطار دولته، أما اللاجئ فأنَّه ينتقل من دولته إلى دولة أخرى ممّا يتطلب أنَّ يتمتع اللاجئ بنظام غير الذي يثبت للنازح، فضلًا عن أنَّ هناك دولة أخرى توفر للاجئ حديث الوصول مكانًا آمنًا مع متطلبات الحياة الكريمة له، أما النازح داخل البلد فهو يواجه مستقبل ينطوي على قدر أكبر من عدم الأمان، فقد يقع في أسر الصراعات الجارية داخليًا من دون أنَّ يجد مكانًا آمنًا للعيش[١١].

ثانيًا: تمييز النازحين عن المهاجرين:المقصود بالمهاجرين "الأشخاص الذين يتركون بلادهم إلى بلدان أخرى، بنية الإقامة أو بصفة دائمة، وعليه فإنّ السفر بقصد السياحة أو قضاء بعض الأعمال لايعدُّ من قبيل الهجرة"، إلّا أنَّ أسباب الهجرة تختلف على حسب الداعي من ورائها، فقد يكون السبب سياسًا أو دينيًا أو عنصريًا، إلّا أنَّ أكثر أنواع الهجرة شيوعًا هي الهجرة لأسباب اقتصادية؛ إذ غالبًا ما يهدف المهاجرون إلى تحقيق العيش المستقر والأكثر أمنًا من الواقع الذي تعيشه بلدانهم، ولهذا فإنّ الهجرة غالبًا ما تكون من البلدان الزراعية إلى البلدان الصناعية.[١٢] فالهجرة ظاهرة اجتماعية موغلة في القدم يقصد بها "انتقال فرد أو مجموعة من الأشخاص من مكان إلى آخر للإقامة فيه بصورة مؤقته أو دائمة"، وهي على خلاف من النزوح القسري أو التهجير القسري اللذين يمتازان بصفة الإكراه المادي أو المعنوي للشخص أو مجموعة من الأشخاص وإجبارهم على ترك مناطقهم والانتقال إلى مناطق أخرى قسرًا.[١٣] وقيل: إنَّ الهجرة هي حركة انتقال الأفراد أو مجموعة من السكان إلى مكان جديد للسكن والإقامة فيه، سواء أكان هذا الانتقال داخل البلد الواحد عندئذ تسمى الهجرة الداخلية أما الهجرة الخارجية عندما يكون الانتقال من بلد إلى أخر ومن قارة إلى أخرى، هذا وتتعدد الهجرة وتنقسم إلى أقسام عدة، فمنها : الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية، والهجرة الداخلية والهجرة الخارجية (الدولية).[١٤] والنزوح لا يدخل بضمن إطار الهجرة الطوعية؛ لأنّ المهاجر اختار الهجرة برغبته كما في حال انتقال شخص من دولة إلى أخرى لغرض العمل أو الدراسة، أما النازح فإنّ انتقاله من منطقة إلى أخرى بضمن حدود دولته ليس باختياره، وإنمّا بسبب ظروف خارجة عن إرادته وهي ظروف قسرية

كالنزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية، وهناك اختلافات أخرى بين المهاجر والنازح، فمصطلح المهاجر قديم منذ زمن الأنبياء والرسل، أمّا مصطلح النازح هو مصطلح حديث الظهور في المجتمع[١٥]. ويتصف النزوح بصفات تميزه عن الهجرة ومن هذه الصفات:

١- يتمثل النزوح بكونه حركة جماعية أكثر من كونه حركة فردية؛ إذ يتمثل بهروب مجتمعات كاملة، كأن تكون قرى أو مدن بكل فئاتها نتيجة ظروف طارئة معينة، بينما تكون الهجرة الإرادية ناتجة عن رغبة الأشخاص المهاجرين لتحسين ظروفهم المعيشية.

٢- يتصف النزوح بكونه عملية إجبارية تحدث لظروف قاهرة خارجية عن إرادة السكان، بينما تتصف الهجرة الإرادية بأنَّها عملية اختيارية.

٣- يتصف النزوح بأنَّه يتمُّ بصورة مفاجئة غير مخطط له من النازحين، بينما الهجرة الإرادية تتم بصورة تدريجية ومخطط لها.

٤- تكون أسباب النزوح مؤقته بزوالها يعود النازحون إلى مناطقهم الأصلية، بينما تكون أسباب الهجرة الإرادية في أغلب الأحيان طويلة الأمد كالتدهور الاقتصادي أو الثقافي أو غيرها من الأسباب[١٦].

المطلب الثاني أسباب النزوح وآثاره

لم يكن النزوح حديث العهد بل هو ظاهرة قديمة وملازمة للإنسان، تمتد جذورها إلى العصور القديمة التي شهدت موجات هجرة ونزوح متعددة؛ وذلك لأسباب مختلفة ينجم عنها نزوح السكان، منها الانتهاك لحقوق الإنسان التي تحدث أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية أو بسبب الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والبراكين والأعاصير التي تدفع السكان إلى النزوح وترك مناطقهم التي يسكنوها ويعيشون حياتهم الطبيعية فيها ويؤدون من ضمنها أعمالهم اليومية؛ لذا يمكن لمؤشرات تاريخ النزوح أن تفيد في توضيح النزوح، وبالإمكان استعمال هذا النهج بدلًا من التعريف الذاتي أو بالإضافة إليه، ويجب جمع المؤشرات التي سيتمُّ استعمالها لتحديد هوية النازحين (مثل مكان الإقامة البديل وكذلك وقت وأسباب الانتقال) على المستوى الفردي وأنَّ النازحين يفقدون جميع ممتلكاتهم إذا كان النزوح عاجلًا، ويمثل هروب الألمان (١٩٤٤ – ١٩٥٠) بعد الحرب العالمية الثانية، النزوح الأكبر على مستوى التاريخ الذي تضمن نزوح أكثر من (١٢) مليون شخص، ولبيان أسباب النزوح وآثاره سنقسم هذا المطلب على فرعين: الفرع الأول(أسباب النزوح) والفرع الثاني(آثار النزوح).

الفرع الأول: أسباب النزوح:هناك أسباب عدّة تدفع الأشخاص إلى ترك مناطقهم ومنازلهم التي يسكنوها والنزوح إلى مناطق أخرى ومن أهمها: النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والأوضاع الاقتصادية، فضلًا عن الأسباب الدينية والسياسية والعرقية والتغيير الديموغرافي للسكان، جميع تلك الأسباب تدفع الأشخاص للبحث عن أماكن أخرى ينزحون إليها، ومن خلال الاطلاع على حالات النزوح التي اجتاحت العالم، نرى أنّ جميعها ترتبط بتلك الأسباب التي نوهنا عنها التي تحرم الأشخاص عند حدوثها من الأمن والاستقرار والتمتع بالخدمات الأساسية، ممّا يدفعهم إلى الهجرة والنزوح، وسنبحث تلك الأسباب بالتفصيل.

أولًا: النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية: أنَّ اصطلاح النزاع المسلح الدولي يشير إلى تلك العمليات العدائية التي تقع بين دولتين أو أكثر، وأنَّ وجود أكثر من دولة في إطار ذلك النزاع هو الذي يضفي عليه الطابع الدولي وهو ما يميزه عن النزاعات غير الدولية التي ليس لها طابع دولي؛ لأنَّه لا توجد في إطار مثل تلك النزاعات إلّا دولة واحدة أو شخص واحد من أشخاص القانون الدولي العام.[١٧] وأنَّ النزاعات المسلحة الدولية تكون بين الدول أو بين كيان دولي وكيان غير دولي كما في حركات التحرر الوطني، أمّا النزاعات المسلحة غير الدولية تتمثّل في نزاع بين طرفين متعارضين داخل الدولة أو بسبب حروب أهلية داخل إطار الدولة الواحدة.[١٨] وفي معظم الأحيان ينجم عن تلك النزاعات المسلحة انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبسبب هذه الانتهاكات قد يضطر الناس للفرار باستمرار لتفادي الجيوش، فتكون حياتهم متميزة بالهروب المستمر، ولا سيّما في ظل فشل جهود التهدئة وعدم التزام أطراف الصراع بتعهداتهم في حماية المدنيين.[١٩] ومجمل الأسباب التي تشترك في ذلك النزوح هو ضعف الأمن والاستقرار الناجم عن النزاعات المسلحة، وكذلك الشعور بالاضطهاد والخوف على المصير[٢٠]. إذ شهد العالم مؤخرا حركات نزوح كبيرة للسكان المدنيين حدثت بسبب النزاعات المسلحة، منها ما حدث في سوريا عام (٢٠١١)، وكذلك ما حدث في العراق من حالات نزوح عام (٢٠١٤) بسبب سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على بعض المناطق في العراق التي سجلت أكثر من ثلاثة ملايين نازح على حسب الإحصائيات الرسمية؛ إذ استخدم التنظيم الإرهابي مختلف أساليب القتل والتعذيب والاغتصاب ضد المدنيين في تلك المناطق ممّا دفعهم إلى النزوح بصورة قسرية حفاظًا على أرواحهم وكذلك ما شهده قطاع غزة في فلسطين من نزوح آلاف العوائل بسبب الحرب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في (٢٠٢٣/١٠/٧) واستعماله مختلف أنواع الأسلحة الفتاكة ضد المدنيين، فنتج عن ذلك نزوح وقتل الآلاف من النساء.[٢١]

ثانيًا: الكوارث الطبيعية: من المسببات الرئيسة للنزوح بعد النزاعات المسلحة هي الكوارث الطبيعية، فغضب الطبيعة أسهم بصورة كبيرة ومباشرة في ترحيل أعداد هائلة من المواطنين ونزوحهم إلى أماكن أخرى غير مواطنهم الأصلية؛ إذ إنَّ المشاكل البيئية أخذت بالتزايد؛ فتسببت في نزوح الأفراد

الذين يصعب عليهم العيش في ظل ظروف غير عادية، ممّا يؤدي إلى ظهور مشاكل اجتماعية ونفسية خطيرة كانتشار الجريمة والعنف، كما هو الحال في إعصار كاترينا في الولايات المتحدة الأمريكية عام (٢٠٠٥) الذي تسبب بتشريد نحو (٢٥٠) ألف شخص [٢٢]. وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة الكوارث الطبيعية بأنّها "حالة مفجعة يتأثر من جرائها نمط الحياة اليومية فجأة ويصبح الناس يعانون من ويلاتها ويكونون في حاجة إلى حماية وملابس وملجأ وعناية طبية واجتماعية وحاجات الحياة الضرورية الأخرى" [٢٣]. وتُعدّ الزلازل والبراكين والانزلاقات الأرضية والرياح والأعاصير والسيول والفيضانات والجفاف والتصحر وغزو الجراد أكبر الظواهر الطبيعية التي تحدث في مناطق متفرقة من العالم؛ وتأثيراتها تكون أكثر قسوة ودمارًا على الدول الفقيرة التي تكون إمكاناتها المادية والتقنية والتخطيطية ضعيفة، ومن أهم آثار تلك الكوارث هي ظاهرة نزوح السكان بسبب الدمار الذي تخلفه في المناطق التي تحدث فيها.[٢٤] ومن الكوارث ما يكون بصورة طبيعي ومنها ما يكون بسبب تدخل الإنسان فالكوارث الطبيعية هي المرتبطة بالطبيعة ولا دخل للإنسان، أما التي يتسبب بها البشر هو نتيجة تدخله بصورة مباشرة كما في حالة انفجار المفاعل النووية، التي تسبب أضرارًا بيئية كبيرة [٢٥]. ومن الكوارث الطبيعية التي كان لها أثر كبير على السكان هي الفيضانات التي اجتاحت بنغلادش عام (١٩٩٨) وكانت سببًا أساسيًا في نزوح الملايين من الأشخاص إلى أماكن أخرى. [٢٦] وكذلك الزلازل التي حدثت مؤخرًا، ومنها الزلزال الذي ضرب جنوب تركيا وشمال سوريا في (٦/شباط ٢٠٢٣)، والذي كان سببًا رئيسًا في نزوح آلاف العوائل من المناطق التي حدث فيها الزلزال إلى مناطق أخرى. [٢٧] وكذلك الزلزال الذي ضرب المغرب بتاريخ (٧/أيلول ٢٠٢٣) والذي أدى إلى نزوح الآلاف من العوائل إلى مخيمات بسبب فقدانهم لمنازلهم نتيجة ذلك الزلزال. [٢٨] هذا وقد تعرضت مدينة (درنة) في ليبيا إلى سيول وفيضانات بتاريخ (١١/أيلول٢٠٢٣) التي جرفت أغلب أحياء المدينة، وعلى أثر ذلك أصبحت مدينة منكوبة [٢٩]. وتشير التقديرات إلى أنّه بنهاية عام (٢٠٠٩) بلغ عدد النازحين بسبب النزاعات المسلحة في العالم حوالي (١، ٢٧) مليون شخص، كذلك يشير تقدير صدر في العام (٢٠٠٩) إلى أنَّ (٣٦) مليون شخص إضافي على الأقل قد اضطروا إلى النزوح خلال العام (٢٠٠٨) بسبب الكوارث الطبيعية. [٣٠]

ثالثًا: الأوضاع الاقتصادية:فضلًا عن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية؛ فإنّ الوضع الاقتصادي له دور كبير أيضًا في نزوح السكان، وفي حالة تزايد الفقر في منطقة ما نتيجة التصحر وانعدام المياه التي لها دور كبير في تلك المناطق، فإنْ كانت مناطق زراعية ويعيش أهلها على الزراعة، ففي تلك الحالة يضطرون إلى مغادرة مناطقهم والنزوح إلى أماكن أخرى لغرض إيجاد مصادر للرزق؛ لأنّ انعدام المياه وتصحر المناطق وانتهاء الزراعة فيها يصبح عاملًا رئيسًا لنزوح السكان لافتقادهم مصادر الرزق لديهم، فضلًا عن مجموعة من الظروف المتعلقة بفرض الضرائب الباهظة والبيئة الاجتماعية التي تجبر السكان على النزوح [٣١]. وتُعدُّ مشاريع التنمية والتوسع الحضري من الأسباب الرئيسة أيضًا في نزوح السكان، فالحاجة إلى التوسع في مجالات شتى كان على الدوام على حساب مجموعات سكانية أخرى، فقيام السدود ومشاريع الزراعة الشاسعة ومشاريع التعدين والتصنيع، وتدمير الغابات وتغير مجاري الأنهار أبرز معها الحاجة لأن يصاحبها برامج تعويضية للمجتمعات المتضررة تعرف بمشاريع التنمية المجتمعية كمحاولة لامتصاص آثار هذه المشاريع على أوضاع وظروف السكان المحلين، فضلًا عن ذلك من أسباب النزوح عوامل ضعف الأمن الغذائي والجفاف والتصحر والنمو السكاني أو البحث عن الخدمات وحياة أفضل[٣٢].

الفرع الثاني: آثار النزوحيمثل نزوح السكان داخل بلدانهم مسألة تثير قلقًا متزايدًا في كل أنحاء العالم، نتيجة فقدانهم لممتلكاتهم وتزايد خطر تمزق العائلات وانفصال الأطفال عن سائر أفراد الأسرة وتزايد خطر تعرض النساء والفتيات للعنف الجنسي واشتداد حدة التعرض للمخاطر الصحية ومحدودية الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى، ثم أنَّ الخطر يحيط بهم من كل جانب وهم يسعون إلى تلبية حاجاتهم الأساسية جرّاء حدة التوتر القائم بينهم وبين المجتمعات المحلية المضيفة لهم وكذلك إقامتهم في أماكن غير آمنة أو غير ملائمة واضطرارهم في بعض الأوقات للعودة إلى مناطقهم التي يسودها الخطر نتيجة المشاكل والمصاعب التي تلاقيهم خلال مدّة نزوحهم، وأنَّ أكبر التحديات التي تواجه النازحين هي عند وصولهم إلى المناطق التي نزحوا إليها، وهي الأماكن الرسمية التي تأويهم؛ إذ إنَّ هذه المساكن لا تغطي العدد الكبير من النازحين[٣٣]. وهذا ما أكدته المادة (٩) الفقرة (٢/ب) من اتفاقية كامبالا لعام (٢٠٠٩) على أنّه "تقوم الدول الأطراف بتوفير أكبر قدر ممكن من المساعدة الإنسانية المناسبة بدون تأخير للنازحين داخليًا بما في ذلك الغذاء والماء والمأوى والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية وأن يتم تقديم هذه المساعدة قدر الإمكان إلى المجتمعات المحلية المضيفة كذلك"[٣٤]. لذلك فان لظاهرة النزوح آثار كبيرة على النازحين منها:

أولاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية:يؤدي النزوح الداخلي إلى تمزيق الروابط الاجتماعية والثقافية والقضاء على حالة الاستقرار وحرمان النازحين من مصادر الرزق وجميع مقومات الحياة الأساسية، ويؤدي إلى تفكك الأسرة وتشرد الأطفال وانتشار الأمراض والأوبئة والبطالة بينهم، فضلًا عن نشر عادات سيئة بين النازحين نظرًا لظروفهم المعيشية الصعبة، ومن تلك العادات السرقة والتسول [٣٥]. وإنّ أكثر حالة يعاني منها السكان النازحون

بضمن الآثار الاقتصادية، هي حالة البطالة نتيجة تركهم لأماكن عملهم في مناطقهم التي نزحوا منها وانتقالهم إلى أماكن أخرى لا يتوفر فيها عمل يغطي عدد الأيادي العاملة [٣٦]. وإنّ نزوح المدنيين من أماكنهم إلى أماكن أخرى بضمن إطار دولتهم يعود على الدولة بآثار اقتصادية كثيرة منها، أعباء مالية ترهق كاهل الحكومة من خلال توفير السكن والمخيمات الملائمة لهم التي تتوفر فيها سبل الحياة الكريمة [٣٧]. وإنّ من أهم الصعوبات التي تواجه النازحين هي أزمة السكن؛ إذ إنَّ اغلبهم لا يستطيعون الحصول على سكن تتوفر فيه مقومات الحياة اللازمة للعيش[٣٨]. كذلك يؤدي نزوح السكان إلى إجبار النازحين للبحث على فرص للعمل بأجور زهيدة وذلك لتأمين المأكل والملبس لهم ولعوائلهم، وهذا يؤدي إلى زيادة الأيادي العاملة ممّا يؤثر في مقدار الأجر والعمل بضمن أجور قليلة لا تتناسب مع الجهد المبذول في إداء العمل [٣٩]. ويفتقر النازح إلى التعليم بسبب الانتقال من مكان إلى آخر نتيجة الظروف الصعبة التي تحيط به والتي تكون سببًا في عزوفه عن الاستمرار في التعليم؛ إذ يعدُّ السبب المادي أهم الأسباب لترك التعليم ويأتي السبب الثاني في عدم وجود مدارس قريبة من النازحين [٤٠]. ومن الآثار الاقتصادية هو فقدان النازحين لأعمالهم في مناطقهم الأصلية وصعوبة الحصول على العمل في المناطق التي نزحوا إليها، ممّا يؤثر على توازنهم وعلى حياتهم الاجتماعية ويعرض حياتهم إلى أزمات متلاحقة تؤثر على واقع الأسرة، وكذلك إذا كان النازح يعمل في القطاع الخاص فإنّه بسبب نزوحه يفقد عمله ممّا يسبب للعائلة أثرًا كبيرًا على مصدر رزقهم ويعرض النازحين للشعور بالعوز الاقتصادي [٤١].

ثانيًا: الآثار الديموغرافية والأمنية: من الآثار الأمنية على النازحين هو فقدانهم للوثائق المدنية التي بدونها يصبحون غير قادرين على الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية بما فيها حرية التنقل والتسجيل وأنّ الأشخاص الذين لا يملكون الوثائق المدنية يكونون أكثر عرضة لخطر الاعتقال والاحتجاز، ولاسيما أثناء مدة النزوح وعدّهم من المندسين لعدم وجود ما يثبت هويتهم وانتمائهم.[٤٢] وأنَّ طول مدة النزوح قد تؤدي إلى أزمات للنازحين وتداعيات أمنية غير مباشرة، إذ تؤدي قلة المساعدات في المخيمات ببعض النازحين إلى القيام بأفعال تتمثّل بقطع الطرق أو ارتكاب السرقة لغرض توفير حاجاتهم.[٤٣] ومن الآثار التي عانى منها النازحون هي عدم التكيف اجتماعيًا في المناطق التي نزحوا إليها على الرغم من أنَّهم ما زالوا يعيشون في وطنهم. [٤٤] ومن الآثار المهمة على النازحين أيضًا هي الآثار الديموغرافية التي تنشأ من التغيير المستمر للمجتمع السكاني باتجاه الزيادة والنقصان وذلك من خلال حركة الولادات والوفيات وحركة النزوح والهجرة للسكان، فالنزوح يؤدي إلى زيادة أعداد السكان في المناطق المستضيفة ونقص الأعداد في المناطق التي نزح منها السكان وأنَّ النزوح يمثل أحد أهم العوامل الثلاثة المؤثرة في تباين السكان وتوزيعهم، ويشكل مصدرًا يهدد النسيج الاجتماعي للدولة [٤٥]. ومن الآثار الأمنية على النازحين أيضًا هو تعرضهم للخطر بسبب العمليات القتالية، فضلًا عن قيام التنظيمات الإرهابية إجبار الأطفال على التجنيد وحمل السلاح [٤٦].

ثالثًا: الآثار الصحية والنفسية:من أهم الآثار الصحية والنفسية على النازحين هو انتشار الأوبئة والأمراض وذلك بسبب النقص الحاصل في الخدمات الصحية المقدّمة للنازحين في الأماكن التي يقيمون فيها وامتداد تأثير ذلك على المجتمعات القريبة منها ممّا يشكل خطورة ويزيد من تفاقم الوضع الصحي، ووفق تقارير منظمة الصحة العالمية خلال زيارة لها لمحافظة دهوك في أقليم كردستان العراق في آذار عام (٢٠١٥) كشفت أنَّ الوضع الصحي خطير جدًا ويجب معالجة النقص الحاد في الخدمات الصحية الأساسية التي يحتاجها النازحون، ولاسيما الأطفال والنساء وكبار السن.[٤٧] وأنَّ تجمع النازحين في المخيمات والمستوطنات غير الصحية يهدد المجتمع وينذر بانتشار الأمراض والأوبئة الانتقالية بين النازحين، فضلًا عن قلة الرعاية والخدمات الصحية المقدّمة لهم وكذلك النقص الحاد بالكوادر الطبية[٤٨]. فالشخص النازح يصاب دائمًا بالخلل النفسي عند حدوث النزوح وذلك بسبب مصيره المجهول والخوف على العائلة من النساء والأطفال وأكثر فئة عرضة للآثار النفسية هم الأطفال الذين يفقدون توازنهم العقلي بعد فقدان أحد الأبوين أثناء مدّة النزوح [٤٩]. والنزوح يؤثر بصورة غير طبيعية على الحالة النفسية للشخص النازح؛ إذ يرى كثير من المختصين أنَّ هناك كثيرًا من الأمراض النفسية تصيب النازح من بينها الكآبة الشديدة والقلق النفسي، كذلك يصاب النازح بالحزن الشديد والوحدة والشعور المفاجئ بالتعب وعدم الراحة والاضطرابات النفسية المختلفة [٥٠]. وينتج عن حالات النزوح آثار نفسية تصيب الأطفال النازحين بصورة خاصة بسبب العمليات القتالية للتنظيمات الإرهابية التي تفرض سيطرتها على بعض المناطق فتترك آثارًا، ولاسيما الأطفال الذين تبقى معاناتهم جرّاء ذلك، والأثر النفسي هو رد فعل للصدمة النفسية التي يتعرض لها الفرد وتتسم بالألم النفسي الحاد من خلال رؤية الفرد لمشاهد القتل والتعذيب والتهديد التي تتفرد داخل عقله، ثم يأخذ في استعادة تفاصيلها الأليمة وتتكرر المشاهد نفسها في الأحلام والكوابيس فيشعر الفرد بأنّها تحدث من جديد [٥١].

الخاتمة

في ختام بحثنا توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن إجمالها بالآتي:

أولًا: الاستنتاجات:

١- إنَّ ظاهرة النزوح الداخلي تشمل الأشخاص الذين أجبرتهم ظروف قاهرة على مغادرة أماكنهم ومنها النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، فضلًا عن الأسباب السياسية والعرقية والطائفية.

٢- إنَّ الأسباب التي تدفع النازحين إلى ترك أماكنهم هي أسباب خارجة عن إرادتهم وغير طوعية ولا يمكن تجاوزها أو التعايش معها.

٣- إنَّ ظاهرة النزوح الداخلي هي من الظواهر التي تؤثر على كاهل الدولة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٤- إنَّ من واجبات الدولة ممثلة بسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية هو توفير الحماية والمساعدة للنازحين.

٥- إنَّ الظروف الخاصة بالنازحين في المخيمات كانت قد أحاطتها ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة ممّا أثر سلبًا في أوضاعهم الصحية، ولا سيّما النساء والأطفال وكبار السن.

٦- إنَّ ظاهرة النزوح القسري تُعدُّ من الجرائم الدولية المتمثلة بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب؛ لأنّها تنتهك حقوق وحريات الأشخاص النازحين.

ثانيًا: التوصيات:

١- أن يكون هناك تضامن دولي للحد من حالات النزوح القسري للسكان المدنيين وتفادي الأسباب التي تؤدي إلى ذلك وإيجاد الحلول المناسبة لها.

٢- وضع قوانين دولية رادعة للأشخاص الذين يقومون بإجبار السكان المدنيين على النزوح القسري نتيجة نزاعات مسلحة أو أسباب سياسية أو عرقية أو طائفية.

٣- إيجاد تشريعات بضمن الدساتير الوطنية تتضمن تجريم حالات النزوح الإجباري بصورة صريحة ومحاسبة مرتكبيها وفقًا لقانون العقوبات وتحديد نص وعقوبة لذلك.

٤- على السلطات الوطنية اتخاذ الإجراءات كافة المناسبة لإيواء النازحين قسرًا وتوفير المساعدات الضرورية التي توفر لهم حياة كريمة.

٥- على السلطات الوطنية دمج المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح بضمن تشريعاتها لضمان حماية ومساعدة النازحين.

٦- ضرورة دعم المنظمات الدولية والمحلية وإيجاد سبل للتعاون فيما بينها لتحقيق الحماية والمساعدة للنازحين، وذلك للدور الكبير لتلك المنظمات في تقديم العون والمساعدة للنازحين.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا المؤلفات باللغة العربية:

المراجع المتخصصة:

١- زياد عبد الوهاب، النعيمي، حماية حقوق النازحين واللاجئين في القانون الدولي العام، ط١، مكتبة القانون المقارن، بغداد، العراق، ٢٠٢٠.

٢- شيماء جمال محمد، طوخماغلي، الضمانات الدولية والداخلية لحماية النازحين – العراق أنموذجًا، المركز الأكاديمي للنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢١.

٣- عماد مطير، الشمري، نزوح السكان دراسة تفصيلية شاملة، ط١، ج٢، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٦.

٤- فاروق، حمودة، الحماية الدولية للنازحين داخليًا، ط١، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٦.

ب المراجع العامة:

١- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، أبن منظور، لسان العرب، ط٣، ج١٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.

٢- إسماعيل بن حماد، الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المحقق، أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، ج١، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٧.

٣- صلاح الدين، بوجلال، الحق في المساعدة الإنسانية، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧.

٤- عمر، سعد الله، تطوّر تدوين القانون الدولي الإنساني، دار الغرب الإسلامية، بيروت، لبنان، ١٩٩٧.

٥- فراس عباس، البياتي، الحرب والسكان دراسة تحليلية لابعاد الحرب، ط١، دار غيداء، عمان، الأردن،٢٠١٣.

٦- محمد خالد، برع، حقوق الأقليات وحمايتها في ظل أحكام القانون الدولي العام، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢.

ثانيًا الدراسات والبحوث:

١- أحمد، حسن – ميس، الجبوري، التحديات الإنسانية في أزمة النزوح في العراق، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين ومجموعة حقوق الأقليات الدولية، 2016.

٢- أيمان عبد الوهاب، موسى، النزوح الداخلي وتأثيره على الهجرة الخارجية في العراق (دراسة تحليلية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق)، بحث منشور في مجلة آداب الرافدين، العدد (٧٦)، ٢٠١٩.

٣- ذكرى عبد المنعم، إبراهيم، النازحون العراقيون الواقع والآثار والمعالجات (رؤية تحليلية في إطار الانتروبولوجيا الثقافية)، بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، السنة الخامسة، العدد (٨)، ج٢، ٢٠١٨.

٤- عبد الله حسن، النصر، الكوارث الطبيعية، بحث منشور في مجلة العلوم والتقنية، مجلة علمية فصلية تصدرها مدينة الملك عبد العزيز، الرياض، السعودية، السنة الثامنة، العدد (32)، أذار/1995.

٥- عمار مراد، العيساوي، المركز القانوني للنازح دراسة في القانون الدولي الإنساني " العراق أنموذجًا "، بحث منشور في مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف، العراق، المجلد (١)، العدد (٣٦)، ٢٠١٥.

٦- فاطمة محمد صالح، البدراني، الآثار النفسية للإرهاب لدى الطلبة النازحين وغير النازحين، بحث منشور في المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، مصر، العدد (٧٨)، تشرين الأول/٢٠٢٠.

٧- فهد مزبان خزار، الخزار، أزمة النزوح الداخلي في العراق ما بعد أحتلال الموصل حزيران ٢٠١٤ – الأسباب والحلول المستدامة، بحث منشور في مجلة مداد الآداب، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، عدد خاص بالمؤتمرات ٢٠١٨ – ٢٠١٩.

٨- قصي عبد الله، إبراهيم، المقومات التي تواجه خدمات الرعاية الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين وسبل معالجتها من منظور الخدمة الاجتماعية الدولية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد (٨)، العدد (٢)، ٢٠١٥.

٩- نبراس طه، خماس– سميرة حسن، عطية، ظاهرة النزوح في العراق دراسة ميدانية لمشكلات نازحي محافظة نينوى إلى محافظة ميسان أنموذجًا للعام ٢٠١٦، بحث منشور في مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد (٤٢)، العدد (٥)، ٢٠١٧.

١٠- شريف، السيد علي، اللاجئون والأشخاص النازحون داخليًا بين حقوق الإنسان والواقع– حقوق اللاجئين والنازحين داخليًا– نظرة عامة على حقوق اللاجئين، بحث منشور في مجلة موارد، صادرة عن منظمة العفو الدولية، العدد (٢١)، ٢٠١٤.

ثالثًا الأطاريح والرسائل:

أ الأطاريح:

١- أحمد منديل مهدي، العجيلي، تطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني (العراق أنموذجًا)، أطروحة دكتوراه مقدّمة إلى كلية القانون، جامعة تكريت، العراق، ٢٠١٣.

أ–الرسائل:

١- شيماء هادي، جعفر، الحماية القانونية للنازحين – دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير مقدّمة إلى كلية القانون، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠١٤.

٢- صباح حسن، عزيز، جريمة التهجير القسري (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير مقدّمة إلى كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٥.

٣- علي عريان، صالح، النزوح السكاني وأثره في الأمن الوطني العراقي، رسالة ماجستير مقدمه إلى معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، ٢٠١٨.

٤- عمار دعير، فالح، الحماية القانونية للنازحين داخليًا (حالة العراق أنموذجًا)، رسالة ماجستير مقدّمة إلى معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، ٢٠١٧.

٥- منال إبراهيم، أبو عبد الله، الحماية الواجبة للنازحين والمهجرين في ضوء مبادئ القانون الدولي، رسالة ماجستير مقدّمة إلى كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠٢٠.

٦- هبة ذهب، ماو، الحماية الدولية للنازحين داخليًا في القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير مقدمه إلى كلية القانون والسياسة، جامعة البصرة، العراق، ٢٠١٣.

رابعًا الدوريات والصحف:

١- التأهب للكوارث تحقيقًا للاستجابة الفعالة، مجموعة الإرشادات والمؤشرات لتنفيذ الأولوية الخامسة من إطار عمل هيوغو، الأمم المتحدة، نيويورك

- جنيف، 2008.
٢- كيفية إنجاح تطبيق اتفاقية كمبالا في مساعدة النازحين، دليل المجتمع المدني بشأن دعم تصديق وتنفيذ الاتفاقية لحماية ومساعدة النازحين داخليًا في أفريقيا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي، تموز/٢٠١٠.
٣- المسح الوطني للنازحين في العراق ٢٠١٤ (دراسة تعريفية)، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ٢٠١٥.
٤- النزوح الداخلي في النزاعات المسلحة – مواجهة التحديات، ط١، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المركز الإقليمي للإعلام، القاهرة، مصر، أيار/2010.
٥- النزوح الناجم عن الكوارث: كيفية الحد من الخطر، معالجة الآثار وتعزيز القدرة على التكيف، دليل لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، إصدار المشاورات العامة، ٢٠١٨.
٦- الأسباب الجذرية للنزوح: انعدام الأمن الغذائي والنزاع والهجرة الدولية، برنامج الأغذية العالمي، أيار/2017.

خامسًا: التشريعات

التشريعات الدولية:

١- الاتفاقية الأولى لوضع اللاجئين عام ١٩٥١.
٢- اتفاقية كمبالا عام ٢٠٠٩.

سادسًا التقارير الدولية والوطنية:

١- الصدمات المناخية: المخاطر والضعف في عالم متفاوت، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨.

سابعًا المواقع الإلكترونية:

١- زلزال قهرمان مرعش ٢٠٢٣ متاح على الموقع الإلكتروني: https://ar.m.wikipedia.org
٢- فيضانات ليبيا، متاح على الموقع الإلكتروني، https://arabic.cnn.com
٣- زلزال المغرب ٢٠٢٣، متاح على الموقع الإلكتروني https://ar.m.wikipedia.org

هوامش البحث

(١) إسماعيل بن حماد، الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المحقق، أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، ج١، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٧، ص ٤١٠.

(٢) أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، أبن منظور، لسان العرب، ط ٣، ج ١٤، دار أحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٩، ص١٠٣.

(٣) منال إبراهيم، أبوعبد الله، الحماية الواجبة للنازحين والمهجرين في ضوء مبادئ القانون الدولي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠٢٠، ص١٠.

(٤) عمار دعير، فالح، الحماية القانونية للنازحين داخليًا (حالة العراق أنموذجا)، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، ٢٠١٧، ص١٦-١٧.

(٥) عمر، سعد الله، تطور تدوين القانون الدولي الإنساني، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٩٧، ص١٧٨.

(٦) منال إبراهيم، أبو عبد الله، المرجع السابق، ص١١.

(٧)علي عريان، صالح، علي عريان، صالح، النزوح السكاني وأثره في الأمن الوطني العراقي، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، ٢٠١٨، ص١١٣.

(٨) زياد عبد الوهاب، النعيمي، حماية حقوق النازحين واللاجئين في القانون الدولي العام، ط١، مكتبة القانون المقارن، بغداد، العراق، ٢٠٢٠، ص٢٢.

(٩) قصي عبد الله، إبراهيم، المعوقات التي تواجه خدمات الرعاية الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين وسبل معالجتها من منظور الخدمة الاجتماعية الدولية، بحث منشور في المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، العدد (٢)، المجلد (٨)، ٢٠١٥، ص٢٨٣.

(١٠) يُنظَر: المادة (١) من الاتفاقية الأولى لوضع اللاجئين عام ١٩٥١، أنَّ هذه الاتفاقية جاءت على خلفية الحرب العالمية الثانية.

(١١) هبه ذهب، ماو، الحماية الدولية للنازحين داخليًا في القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون والسياسة، جامعة البصرة، العراق، ٢٠١٣، ص١٥.

(١٢) محمد خالد، برع، حقوق الأقليات وحمايتها في ظل أحكام القانون الدولي العام، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢، ص٥٦.

(١٣) صباح حسن، عزيز، جريمة التهجير القسري (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٥، ص٤٩.

(١٤) شيماء جمال محمد، طوخماغلي، الضمانات الدولية والداخلية لحماية النازحين – العراق أنموذجًا، ط١، المركز الأكاديمي للنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢١، ص٤٦.

(١٥) شيماء هادي، جعفر، الحماية القانونية للنازحين – دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠١٤، ص٣٠.

(١٦) نبراس طه، خماس– سميرة حسن، عطية، ظاهرة النزوح في العراق دراسة ميدانية لمشكلات نازحي محافظة نينوى إلى محافظة ميسان أنموذجًا للعام ٢٠١٦، بحث منشور في مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد (٤٢)، العدد (٥)، ٢٠١٧، ص٤٦.

(١٧) أحمد منديل مهدي، العجيلي، تطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني (العراق أنموذجا)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون، جامعة تكريت، العراق، ٢٠١٣، ص٦٢.

(١٨) منال إبراهيم، أبو عبد الله، المرجع السابق، ص١٥.

(١٩)عمار مراد، العيساوي، المركز القانوني للنازح دراسة في القانون الدولي الإنساني " العراق نموذجًا "، بحث منشور في مجلة كلية الجامعة الإسلامية، العراق، ٢٠١٥، ص٦١٢.

(٢٠) ذكرى عبد المنعم، إبراهيم، النازحون العراقيون – الواقع والأثار والمعالجات (رؤية تحليلية في إطار الانتروبولوجيا الثقافية)، بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، السنة الخامسة، العدد (٨)، ج ٢، ٢٠١٨، ص٣٤٣.

(٢١)عماد مطير، الشمري، نزوح السكان دراسة تفصيلية شاملة، ط١، ج٢، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٦، ص٣٢.

(٢٢)عمار مراد، العيساوي، المرجع السابق، ص٦١٣.

(٢٣)صلاح الدين، بوجلال، الحق في المساعدة الإنسانية، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧، ص١٢٥.

(٢٤)عبد الله حسن، النصر، الكوارث الطبيعية، بحث منشور في مجلة العلوم والتقنية، مجلة علمية فصلية تصدرها مدينة الملك عبد العزيز، الرياض، السعودية، السنة الثامنة، العدد (٣٢)، ١٩٩٥، ص٤.

(٢٥) التأهب للكوارث تحقيقًا للاستجابة الفعالة، مجوعة الإرشادات والمؤشرات لتنفيذ الأولوية الخامسة من إطار عمل هيوغو، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٨، ص٤.

(٢٦) الصدمات المناخية: المخاطر والضعف في عالم متفاوت، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٧–٢٠٠٨، ص٧٨.

(٢٧) زلزال قهرمان مرعش ٢٠٢٣، متاح على الموقع الإلكتروني: https://ar.m.wikipedia.org، تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢١

(٢٨) زلزال المغرب ٢٠٢٣، متاح على الموقع الإلكتروني: https://ar.m.wikipedia.org، تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٢

(٢٩) فيضانات ليبيا، متاح على الموقع الإلكتروني، https://arabic.cnn.com

تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٢

(٣٠) كيفية أنجاح تطبيق اتفاقية كمبالا في مساعدة النازحين داخليًا، دليل المجتمع المدني بشأن دعم تصديق وتنفيذ الاتفاقية لحماية ومساعدة النازحين داخليًا في أفريقيا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي، تموز/٢٠١٠، ص٦.

(٣١) الأسباب الجذرية للنزوح: انعدام الأمن الغذائي والنزاع والهجرة الدولية، برنامج الأغذية العالمي، الأمم المتحدة، آيار/٢٠١٧، ص٢٤.

(٣٢) شريف، السيد علي، اللاجئون والأشخاص النازحون داخليًا بين حقوق الإنسان والواقع، اللاجئون ومبدأ عدم الإعادة القسرية، مجلة العفو الدولية، العدد ٢١، بيروت، ٢٠١٤، ص٩.

[٣٣] النزوح الداخلي في النزاعات المسلحة مواجهة التحديات، ط١، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المركز الإقليمي للأعلام، القاهرة، مصر، آيار/٢٠١٠، ص٤.

[٣٤] يُنظَر: المادة (٩) من اتفاقية كمبالا لعام ٢٠٠٩.

[٣٥] فاروق، حمودة، الحماية الدولية للنازحين داخليًا، ط١، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٦، ص٣٤.

[٣٦] فراس عباس، البياتي، الحرب والسكان دراسة تحليلية لإبعاد الحرب، ط١، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٣، ص١٣٣.

[٣٧]عمار دعير، فالح، المرجع السابق، ص٢٨.

[٣٨] شيماء جمال محمد، طوخماغلي، المرجع السابق، ص٢٠١.

[٣٩]علي عريان، صالح، المرجع السابق، ص١٥٣-١٥٤.

[٤٠] المسح الوطني للنازحين في العراق ٢٠١٤ (دراسة تعريفية)، ط٢، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٥، ص١٧-٢٣.

[٤١]ذكرى عبد المنعم، إبراهيم، المرجع السابق، ص٣٤٨.

[٤٢]أحمد، حسن – ميس، الجبوري، التحديات الإنسانية في أزمة النزوح في العراق، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين ومجموعة حقوق الأقليات الدولية، ديسمبر/٢٠١٦، ص١٠.

[٤٣] أحمد قاسم، مفتن، المرجع السابق، ص١٦.

[٤٤] إيمان عبد الوهاب، موسى، النزوح الداخلي وتأثيره على الهجرة الخارجية في العراق (دراسة تحليلية في ظل الاحتلال الأمريكي)، بحث منشور في مجلة آداب الرافدين، العدد (٧٦)، ٢٠١٩، ص٦٨١.

[٤٥] شيماء جمال محمد، طوخماغلي، المرجع السابق، ص٢١٠.

[٤٦] منال إبراهيم، أبو عبد الله، المرجع السابق، ص١٧.

[٤٧]فهد مزبان خزار، الخزار، أزمة النزوح الداخلي في العراق ما بعد احتلال الموصل حزيران ٢٠١٤ – الأسباب والحلول المستدامة، بحث منشور في مجلة مداد الآداب – مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، عدد خاص بالمؤتمرات ٢٠١٨-٢٠١٩، المرجع السابق ص٧٠.

[٤٨]عماد مطير، الشمري، المرجع السابق، ص٣٠٤.

[٤٩]شيماء جمال محمد، طوخماغلي، المرجع السابق، ص٢١٣.

[٥٠]عمار دعير، فالح، المرجع السابق، ص٣٠.

[٥١] فاطمة محمد صالح، البدراني، الآثار النفسية للإرهاب لدى الطلبة النازحين وغير النازحين، بحث منشور في المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، مصر، العدد (٧٨)، تشرين الأول/٢٠٢٠، ص٢٤٢٣.